مجلة الدراسات التاريخية
المجلد23 العدد 02 السنة2023 ص ص757/782
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

المحاكم الاسلامية واثرها على التطورات السياسية في الصومال 2004-2006

Islamic Courts and Their Impact on Political Developments In Somalia 2004-2006

سؤدد كاظم مهدي
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية
S_alubaidi@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 24 / 10/ 22 **تاريخ القبول**: 27 / 11/ 22

Abstract:

The subject of the study focuses on Islamic courts as a field for studying the Islamic movement in Somalia and its impact on political events in the years between 2004-2006. This movement has captured the attention of observers in the Somali issue, and this is not due to its mass size or the depth of its political influence only, but rather to its representation of political Islam in a state like Somalia. The American policy that it followed in its war to combat international terrorism made the currents Extremism appears more powerful in contrast to the weakness of the moderate current, which was unable to adopt the approach of moderation with its society and the neighboring countries.

Keywords: *Political Islam; Islamic courts ; Somalia ; Ethiopia ; America.*

المؤلف المرسل: د/ سؤدد كاظم مهدي
البريد الالكتروني: s_alubaidi @yahoo.com.

الملخص:

يركز موضوع الدراسة على المحاكم الاسلامية كمجال لدراسة الحركة الاسلامية في الصومال واثرها على الاحداث السياسية في السنوات ما بين 2004-2006 ، لكونها ظاهرة استاثرت باهتمام المتابعين بالشان الصومالى ، ولايعود ذلك لحجمها الجماهيري او عمق تاثيرها السياسي فحسب، وانما لتمثيلها الاسلام السياسي في بلد كالصومال الذي لم يعرف معنى الدولة منذ انهيارها في العام 1991 وعاش الحرب الاهلية قرابة (15) عاما ، ولكن السياسة الامريكية التي اتبعتها في حربها لمكافحة الارهاب الدولي جعلت التيارات المتطرفة تظهر بشكل اكثر قوة مقابل ضعف التيار المعتدل الذي عجز عن تبني نهج الاعتدال مع مجتمعه ودول الجوار الاقليمي ، وهو ما سرع في عملية القضاء على المحاكم الاسلامية على يد القوات الاثيوبية والفصائل الصومالية المعادية لها بتحالف عسكري مع الولايات المتحدة الامريكية .

الكلمات المفتاحية: الاسلام السياسي؛ المحاكم الاسلامية؛ الصومال؛ اثيوبيا ؛ امريكا.

1. مقدمة:

يندرج موضوع المحاكم الاسلامية في الصومال ضمن سلسلة الحركات الاسلامية المنتشرة في المنطقة العربية،التي كثر النقاش عن طبيعة تنظيمها وسلوك تفكيرها وعلاقتها بالسلطة،منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين والحالة الصومالية انموذجا لذلك، عندما عرفت الصومال دخول التيار الاسلامي المجال السياسي في وقت مبكر في منطقة القرن الافريقي ، وبعبارة اخرى عندما كان يشكل التيار الاسلامي احد رموز الصراع التاريخى من اجل الاستقلال من الاستعمار الاوربى والاثيوبي.

يركز موضوع الدراسة على المحاكم الاسلامية كمجال لدراسة الحركة الاسلامية في الصومال ، لكونها ظاهرة ثقافية - دينية – قضائية –خدمية – ثورية استاثرت باهتمام المتابعين بالشان الصومالى ، ولايعود ذلك لحجمها الجماهيري او عمق تاثيرها السياسي فحسب، وانما لتمثيلها الاسلام السياسي في بلد كالصومال الذي لم يعرف معنى الدولة منذ انهيارها في عام 1991 وعاش الحرب الاهلية قرابة (15) عاما ، ولكونها هي الحركة التي

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

وحدت الصوماليين حول راية الاسلام لنبذ الاقتتال بين القصائل المسلحة والتوجه نحو المحاولة لتشكيل دولة صومالية جديدة.

تمثل المحاكم الاسلامية في الصومال بمراحل تطورها المختلفة جزءا من اشكاليات الواقع العربي بعد استقلاله من الاستعمار الأوربي ، وبالأخص مشكلة البحث عن هوية للدولة الحديثة الاستقلال عندما ظهرت هذه المسالة بشكل ازمة ثقافية – سياسية فى المنطقة العربية عموما وبصيغة اشد فى منطقة القرن الافريقي بحكم سياسة الاستعمار الاوربي تجاه هذه المنطقة وما تحتل من مقومات ستراتيجية مهمة للمصالح الاجنبية .

كانت عملية صعود المحاكم الاسلامية باطارها الجمعي لتنظيمات الاسلام السياسي في الصومال قد تزامن مع صعود الاحزاب الاسلامية على الساحة السياسية التي تمتد الى تيارات وحركات اسلامية عديدة في الدول العربية في تلك المرحلة التاريخية ، وبالتالي فان وصول اتحاد المحاكم الاسلامية الى السلطة سيؤدي الى تغيير الخريطة الجيوسياسية لمنطقة القرن الافريقي ، كما انه سيشكل دعما كبيرا لمشروع الاسلام السياسي ما قد يلحق ضررا بمصالح الولايات المتحدة في المنطقة التي وجدت ان الصومال بحكم مرحلة اللا دولة التي يعيشها مهيئا ان يكون ملجا لتنظيم القاعدة والحركات الدينية المتطرفة ونموذجا اخر لتجربة حكم طالبان المتطرفة في افغانستان.

2. الصومال . . . الموقع والتركيبة السكانية .

تحتل الصومال موقعا جغرافيا مهما فهي ذلك البروز الشرقي في افريقيا المعروف بالقرن الافريقي ، وتشكل سواحلها نقطة التقاء البحر العربي بالمحيط الهندي في راس غردافوي وتداخل البحر الاحمر مع خليج عدن ، وكذلك تمتلك الصومال اطول ساحل في افريقيا بعد دولة جنوب افريقيا حيث يبلغ طول سواحل الصومال نحو (1950) ميل ، وعلى الرغم من طول السواحل الصومالية فهي تعاني من قلة الموانىء قياسا بسواحلها الطويلة بسبب كون سواحلها انكسارية وتقل التعاريج فيها ومن ابرز موانىء الصومال

زيلع Zelia وبربرة Berbera ومقديسشو Mogadishu وكسمايو Kismayo و مركا Merca [1].

تشكل مساحة الصومال معظم مساحة منطقة القرن الافريقي ، وتجاور من جهة الشمال جيبوتي ومن الغرب اثيوبيا ومن الجنوب الغربي كينيا ، ويتمثل سكان الصومال بقومية واحدة وهي من اكبر القوميات المتماسكة في افريقيا حيث تصل درجة التجانس الى 92% ويعود ذلك التجانس بشكل كبير الى عوامل الدين واللغة والثقافة ، اذ تصل نسبة المسلمين الى 98%واللغة الصومالية هي لغة سامية تنتمي الى مجموعة اللغات الكوشية الشرقية وتنقسم الى عدة لهجات متشابهة بوجه عام ومع ذلك تضم اللغة الصومالية العديد من الالفاظ العربية [2].

تعد القبيلة العنصر الاهم في المجتمع الصومالي الذي يرتكز عليه النظام الاجتماعي في تحديد هويته ولفترات تاريخية طويلة اذ يعرف اغلبية الصوماليين انفسهم عبر انسابهم او القبيلة ، وينقسم الشعب الصومالي الى مجموعات قبلية وقبائل وعشائر وبطون وتنقسم فيما بينها الى قرابة (85) قبيلة فرعية . وتنقسم القبائل في الصومال الى مجموعتين قبليتين رئيسيتين هما مجموعة السمالي وتنقسم الى قبائل الدارود وقبائل الابرير ومجموعة الساب فضلا عن مجموعة قبائل اخرى قليلة العدد ذات اصول عربية وتاريخية كقبائل البانتو وقبائل الباجوتي . [3]

يبلغ معدل نسبة التحضر في الصومال مقابل المجتمع القبلي ما يقرب (37 %) من مجموع السكان البالغ في عام 2006 حوالي (8,544) مليون نسمة ، وهو ما انعكس على واقع سوق العمل ونسبة معدل البطالة التي تبلغ (47,4%) من عدد السكان منها (65,5%) في مراكز المدن و(40,7 %) في الارياف والنواحي ، ولذلك يعرف الصومال من البلدان الاكثر فقرا في العالم ، اذ يبلغ من يعتمد على دولارين يوميا حوالي(73,4%) منهم (60,7 %) من سكان الحضر و (79,9%) من سكان البدو الرحل و الريف . [4]

رافق تدهور الخدمات في مختلف المجالات الى تدني المستوى الصحي في البلاد ، الذي ظهر جليا على المستوى العالمي عندما بلغت نسبة وفيات الاطفال قرابة **(107)**

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

وفاة من كل (1000) ولادة في عام 2009 [5] ، علما ان نسبة الانفاق العام على الصحة من اجمالي الناتج المحلي عام 2004 هي (1،2) فقط كما يشير ذلك تقرير التنمية البشرية . اما في قطاع التعليم الذي شهد ايضا تدهورا واضحا في مجال التعليم الابتدائي تحديدا بسبب الفقر المدقع وعدم توفر الامن الغذائي والانفلات الامني والسياسي ، فقد انخفضت نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي من (16,9 %) منهم (20,8%) من الذكور و(12,7%) من الاناث في عام 2006 الى (8,4%) في عام 2007 ، هذا ولم يؤشر تقرير التنمية الى اي نسبة لدى البالغين من تزيد اعمارهم عن (15) عام في المدة 1995-2005 ، ما جعل الصومال يحتل المرتبة الاولى بين دول افريقيا في نسبة عدم الالتحاق في التعليم الابتدائي [6]

3. نشات المحاكم الاسلامية في الصومال .

تعود اصول فكرة تاسيس محاكم اسلامية في الثقافة الصومالية الى دور القاضي والفقيه الشرعي في القبيلة من اجل فض النزاعات المحلية وفق احكام الشريعة الاسلامية و الاعراف القبلية الصومالية [7] ، و هو ما كان معمولا به قبل الاستقلال من الاستعمار البريطاني (1884-1960) [8] . وبعد الاطاحة بحكومة رئيس الصومال محمد سياد بري (Mohamed said barre) (1969-1991) [9] واندلاع الحرب الاهلية وحل الجيش الوطني وانهيار المؤسسات الحكومية وعودة البلاد الى مرحلة ما قبل الدولة في ظل غياب اي حكومة رسمية او قانون اخر يعمل به , فتح المجال واسعا امام نشاط الجماعات الاسلامية و مؤسسات المجتمع المدني و الجمعيات الخيرية غير الحكومية بسبب الفراغ الامني و السياسي الناشىء ، وهو ما جعل التيار الاسلامي ان يحتل مكانة مهمه في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية في ظل غياب القيود المفروضة عليه من قبل حكومة سياد بري السابقة [10] .

علما ان الجماعات الاسلامية بعد انهيار الحكومة المركزية في مقديشو لم تقم بدور سياسي كبير على الساحة السياسية التي طغى عليها النزاع المسلح بين الفصائل الصومالية

ذات التوجهات القبلية العلمانية وكان ابرزها فصيل الجنرال محمد فرح عيديد [11] زعيم المؤتمر الصومالي الموحد (Somali national alliance) ، وعلي مهدي محمد الذي شغل منصب رئيس الصومال (1991-1997)، ولذلك تحدد نشاط تلك الجماعات الاسلامية المسلحة في مناطق بعيدة عن العاصمه مقديشو ، عندما فرضت جماعه الاتحاد الاسلامي المرتبطة بمنهج الاخوان المسلمين تشكيل كيانات اسلامية مؤقتة في عدد من المناطق كلوقا وكسمايو ومركا ومنطقة شبلي السفلى ، لكن الفصائل الصومالية المسلحة المعادية لها و القوات الاثيوبية وضعت حدا لتلك التجارب الاسلامية في عام 1997 عندما قامت بتدمير تلك الكيانات [12] .

جاء التحول الملحوظ في مسارات الحركة الاسلامية في الصومال وتوجهاتها في مطلع الالفية الثالثة على يد المحاكم الاسلامية التي ظهرت كبديلا عن غياب القانون و الامن في البلاد حتى وصف زيادة عدد المحاكم الشرعية في جنوب الصومال بانه اوضح صورة على تاثير الجماعات الاسلامية كحلقة ضمن نطاق الاسلام السياسي في العالم الاسلامي وتحديدا في المشرق العربي ، بيد ان تركيبة المحاكم الشرعية ذاتها تعكس بانها نتاجا بين شيوخ العشائر و علماء الدين التقليديين اي انها كانت نتاجا لاهم مؤثرين و الاكثر شعبية في البلاد و هما القبيلة و العقيدة الاسلامية التقليدية ، ولذلك وفرت المحاكم الاسلامية منبرا مهما لتوجه معظم الجماعات الاسلامية وتياراتها الى استغلاله خدمة لهدفها السياسي [13]

وفي اثر ذلك تعددت مراحل تاسيس المحاكم الاسلامية و الادوار التي اناطت بها الى ان خرجت بهيئتها عام 2005 ، تبعا لمنهجية الاطراف القائمة عليها و دوائر الاستقطاب المؤثره على حجم تللك المحاكم في الواقع المحلي وحجم الاحداث الدولية و الاقليمية وانعكاسها على مجريات الساحة الصومالية عموما وعلى حركة المحاكم الاسلامية خاصه ، وكانت بالشكل الاتي :-

المرحلة الاولى . وهي مرحلة بداية تاسيس محاكم اسلامية كتنظيم ذات مرجعية دينية عملت على حل النزاعات المحلية وتوفير الامن بدعم من التجار و المستثمرين وحرصهم على تاسيس قوه تحمي ممتلكاتهم في ظل الفوضى السائدة بعد سقوط الحكومة المركزية بعد ان فشل شيوخ القبائل احتواء النزاع المسلح بين الفصائل في جنوب البلاد بين فرح عيديد

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

وعلي مهدي محمد في شمال مقديشو وتشكيل حكومة قوية بعد عام 1991 ، كما تقف الاحكام الاسلامية في ظل غياب القانون وفشل الحكومات الصومالية المتعاقبة منذ استقلال البلاد في تحقيق دولة صومالية قوية [14] . تاسست اول محكمة اسلامية في عام 1991 من قبل مجموعة من علماء الدين التقليديين التابعين الى جامع الازهر و الطرق الصوفية في مقديشو وكان ابرزهم الشيخ محمد المعلم و الشيخ ابراهيم سري و الشيخ شريف محي الدين ، لكن هذه المحكمة لم تدم طويلا عندما قضي عليها من قبل الجنرال محمد فرح عيديد الذي لم يكن يسمح لظهور اية قوة اخرى قد تنافسه على السلطة [15] .

المرحلة الثانية . امتدت هذه المرحلة من مراحل تاسيس المحاكم الاسلامية بين عامي (1994-1997) حين اصبحت المحاكم الاسلامية خلالها تنظيم ذات مرجعية دينية – اجتماعية بفعل عوامل عديده يقف في مقدمتها الفراغ السياسي و الامني الناشيء عن انسحاب قوات الامم المتحدة من الصومال (The UN Operation in Somalia) (UNSOM) (1993-1995) . ومانتج على اثره من فوضى في البلاد بعد ان عجزت عملية الامم المتحدة التوصل الى وسيلة لتقاسم السلطة في ظل غياب المصالحة الوطنية والخروج من الازمة واحتواء الحرب الدائرة بين الفصائل المسلحة و تشكيل حكومة وطنية جديدة ، [16] وهو ما ساعد في دخول مرحلة كانت تسمى ب " حكم بدون حكومة " (governance without govermment) التي استمرت من عام 1995 الى 2006 [17] ونتيجة لتلك الاوضاع التي ازدادت تدهورا بادرت عشيرة اويغال الى تاسيس محاكم اسلامية في شمال مقديشو ، وهي عشيرة تعود الى قبيلة (الهوية) (Hawiye) ، وهي احدى القبائل الاكثر نفوذا وتاثيرا في البلاد ، لاجل استغلال الظروف الناجمة عن ضعف نفوذ الجنرال علي مهدي محمد في مقديشو واطلق على هذه المحكمة محكمة اويغال [18] ، وتالفت من الشيخ شريف محي الدين رئيس مجلس الشورى والشيخ علي طبري رئيس الجنة التنفيذية ، وتمكنت هذه المحكمة من فرض السيطرة و الامن على شؤون المنطقة خلال

المدة المذكورة ، لكن الخلافات القائمة بين العناصر المؤسسة للمحكمة جعل علي مهدي محمد يصدر قرارا بحل المحكمة في عام 1997 [19].

المرحلة الثالثة . شهدت المحاكم الاسلامية في هذه المرحلة (1997-2000) من مراحل تطورها حدثين بارزين كان لهما الاثر الواضح في فتح افاق جديدة امام نشاط الجماعات الاسلامية المختلفة وان تحتل مكانة بين القوى العلمانية المسلحة وهما وفاة الجنرال محمد فرح عيديد احد قادة الحرب الاقوياء في مقديشو في عام 1996 ، و الاخر تغير المشروع السياسي لجماعة الاتحاد الاسلامي بعد تدمير قدراتهم في مدينة لوقا وكسمايو ومركاعلى يد القوات الاثيوبية والفصائل الصومالية المعادية لها في عام 1997 ، والتوجه نحو استغلال هيئة المحاكم الاسلامية وادوارها الاجتماعية و الشرعية كاستراتيجية بديلة لاقامة دولة اسلامية في البلاد [20].

اصبحت المحاكم الاسلامية في هذه المرحلة مؤسسة شرعية – اجتماعية – سياسية عندما طرا عليها تحول نوعي كبير على صعيد الحركات الاسلامية اجمالا مع مطلع القرن الحادي و العشرين حين انضمت العناصر المنضوية في الاتحاد الاسلامي المنحل الى المحاكم الاسلامية الناشئة في جنوب مقديشو ، والتوجه نحو تشكيل هيئة اسلامية موحدة واطار معين للتنسيق بين المحاكم المختلفة التي لاتملك ولاية قضائية الا على العشيرة في بلد يفتقر الى الامن و القانون ، عندما قام مجموعة من شيوخ المحاكم بتشكيل مجلس المحاكم الاسلامية(**Islamic courts council**) [21].

4 . الاطار الفكري والتنظيمي للمحاكم الاسلامية

خرجت المحاكم الاسلامية في الصومال من رحم الجماعات الاسلامية التقليدية والمعاصرة وهي امتداد للتنظيمات الاسلامية التي ظهرت في المنطقة العربية في الحقب المختلفة من القرن العشرين ، وقد تصاعد نشاط هذه التنظيمات الاسلامية في المرحلة التي اعقبت انهيار الحكومة المركزية في الصومال بعد سقوط حكومة محمد سياد بري في عام 1991 وانسحاب الولايات المتحدة الامريكية من قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة عام 1994 ومن ثم قيام حرب اهلية قبلية.

عرفت الظاهرة الاسلامية في الصومال منذ انطلاقها في عقد الاربعينيات من القرن العشرين [22] ، بانها كانت مزيجا من العناصر الفكرية المتنوعة بتنوع تكوين العناصر المؤسسة لها وذلك في ظل غياب مرجعية فكرية معينة او حركية مسبقة تحدد الخصائص الفكرية للحركة ، فقد كان البناء الهيكلي او النخبة السياسية للمحاكم الاسلامية تشمل كافة التيارات الفكرية الاسلامية في الساحة الصومالية حيث كان هناك تيار الاخوان المسلمين بفرعة الصومالي المتمثل بالاتحاد الاسلامي وحزب الاصلاح فضلا عن التيار السلفي المتمثل بحزب الاعتصام وحزب السلفية الدعوية والتيار القتالي والجهادي الذي يتزعمه حركة الشباب الصومالية هذا الى جانب وجود اعضاء من الحركة الذين يمثلون التيار الصوفي المتدين [23].

تمثلت قوة المحاكم الاسلامية بعد انحسار الحركة القومية في اطارها الأيديولوجي على صعيد ما تحمله من افكار تستند الى البعد الديني العابر للقبيلة في عملية الحشد والتأييد لانشتطها وتحركاتها, وهو ما وفر ارضية محلية قوية داعمة بحكم ان نسبة المسلمين تبلغ 99% من مجموع السكان, هذا مع تبنى خطاباً سياسياً جامعاً للصوماليين بغض النظر عن الانتماءات العشائرية والتيارات الدينية الاسلامية في البلاد ، وكان الهدف محورية استعادة الامن والاستقرار والتلويح في اقامة دولة اسلامية على اعتبار ذلك امراً يتطابق مع انتماء الشعب الصومالي [24].

ولا يعنى ذلك ان مسألة وجود المحاكم الاسلامية لم تستند الى الاساس العشائري الذي يقوم علية المجتمع الصومالي, فقد حظيت المحاكم الشرعية بتأييد شعبي كبير من القبائل المختلفة, وكان الطابع القبلي حاضراً كأحد مرتكزات المحاكم الاسلامية لكن تحت راية الاسلام السياسي, وكان ابرزها عشيرة الهوية و الاسحاقي والدر وغيرها التي تنتشر في العديد من مناطق جنوب الصومال ومناطق الحدود مع كينيا وشمال البلاد , كما كان لكل محكمة شرعية فصائل مسلحة خاصة بها من تلك القبيلة التي تصرفت بموجبها المحاكم بشكل افضل في التعامل مع النزاعات العشائرية [25].

كانت جماعة الاتحاد الاسلامي المنحلة هي القوة الاساسية والحركية للمحاكم الاسلامية التي ظهرت كاحد القوى الرئيسية في عامي (2005- 2006) بعد هزيمتها قوات التحالف والسيطرة على معظم مناطق الصومال ، والتيار الجهادي الذي يتزعمه حركة شباب المجاهدين الذين كانوا ينفصلون عن المحاكم الاسلامية بمعسكرات خاصة ماعدا تمثيل قيادي لهم في احدى المحاكم تمكن ان يكون الجناح العسكري للمحاكم الاسلامية بقيادة حسن ظاهر عويس [26]. ومن الجدير بالذكر ان حركة شباب المجاهدين هي احدى الفصائل المنشقة عن جماعة الحزب الاسلامي وهو حزب جهادي سلفي متشدد يؤمن باقامة حكم اسلامي في الصومال وفق الشريعة الاسلامية ورفض الدستور المدني ، كما اخذ هذا الاتجاه المتشدد الثورية الهادفة الى تغيير الفكر الاسلامي التقليدي بصورة كلية، وياخذ عليه ايضا الاعتماد على الاسلوب المتطرف ولا ياخذ في الاعتبار الحساسيات المرجعية ، حيث قام هذا الاتجاه بممارسات مشددة كعقوبة الاعدام التي يتولى رجال الدين في الحركة تنفيذها دون ان يعلموا عن ادلة الاتهام او يسمحوا للمتهمين باستخدام محامين للدفاع عنهم . [27].

الى جانب ذلك كانت المحاكم الاسلامية تضم ايضا فئات اخرى وهي الجماهير الشعبية التي سيطرت عليها الاحاسيس والمشاعر الدينية عندما وجدت في الاسلام وسيلة في الخروج من الازمة التي تعيشها بلادهم ، وعلى هذا الاساس تم تشكيل اتحاد المحاكم الاسلامية (Islamic Courts Union) في عام 2005 من (14) محكمة تجمع اطرافا محلية منقسمة ، اذ كان هناك التيار المعتدل ويمثل الشيخ شريف الشيخ احمد والتيار المتشدد الذي تمثل بحركة الشباب المجاهدين ، وبعض المحاكم المستقلة عن اتحاد المحاكم الاسلامية ويقودها الشيخ حسن ظاهر عويس الذي تم اختياره رئيسا لمجلس شورى المحاكم [28].

5. سيطرت المحاكم الاسلامية في الصومال وعلاقتها بالحكومة الانتقالية

شهدت المحاكم الاسلامية بعد احداث عام 2000 جملة من التحولات النوعية التي اصبحت بموجبها قوة منافسة لاطراف القوى السياسية المتصارعة، وان تكون تنظيم اكثر استقلالية يمتلك اجنحة سياسية وعسكرية وتوجهات عقائدية بعد ان كان هيئة تشريعية

تابعة لسلطة القبائل لاعلاقة لها بالعملية السياسية ، عندما توجهت انظار العناصر المنضوية والمسؤولة في تلك المحاكم نحو التنسيق والتعاون فيما بينها لتشكيل ادارة واحدة للمحاكم في جنوب مقديشو برئاسة الشيخ حسن محمد عدي في عام 2000 اطلق عليه مجلس المحاكم الاسلامية بعد النجاح الذي ظهر بشكل واضح في اعادة الامن والاستقرار النسبيين في تلك المناطق. (29)

اثار النفوذ الواسع والتاييد الشعبي الكبير الذي تمتعت به المحاكم الاسلامية في جنوب مقديشو ، قلق الفصائل المسلحة الذين تاكدت مخاوفهم في مؤتمر المصالحة الوطنية مؤتمر عرته (Arta Conference)الذي عقد في جيبوتي في عام 2000 وشارك فيه قادة المحاكم الاسلامية و حزب الاصلاح بدون دعوة زعماء ا لفصائل المسلحة واثيوبيا ، الطرف الاكثر تاثيرا في الساحة الصومالية ، لذلك نالت الاتهامات الامريكية والاثيوبية المستمرة الحكومة الوطنية الانتقالية (Transitional National Government) التي تراسها عبد القاسم صلاة حسن (2000-2004) كونها جاءت بالتحالف مع الجماعات الاسلامية المناوئة لامريكا واثيوبيا (30) ، هذا على الرغم من ترحيب المجتمع الدولي بشرعية الحكومة من خلال تمثيل مقعد الصومال في الامم المتحدة والجامعة العربية بعد ان كان شاغلا منذ عام 1991 (31).

زادت الضغوط الامريكية – الاثيوبية تجاه حكومة الصومال من حدتها مع احداث تفجير برجي التجارة العالمي في واشنطن ونيويورك في 11ايلول 2001 وما تلاهما من اعلان ادارة جورج بوش (الابن) رئيس الولايات المتحدة الامريكية (2000-2004/2004-2008) ما سمي باستراتيجية الحرب على الارهاب التي تقوم على اتخاذ جميع الاجراءات العسكرية من قبل الحكومة والجيش والقانون وأجهزة الاستخبارات لمواجهة الإرهابِ والقضاء عليه مع منع أية وسائل لتمويل الإرهاب بالأسلحة والاموال . (32)

وتحت طائلة ستراتيجية الحرب على الارهاب افادت تقارير الاستخبارات الامريكية (CIA) بهذا الصدد ان الصومال بات بؤرة للارهاب الدولي بعد فرار مقاتلي تنظيم القاعدة

الدولي من افغانستان الى الصومال ، وامام تلك التحولات الجذرية وانعكاسها على الساحتين الدولية والاسلامية طلب من ادارة عبد القاسم صلاة تسريح العناصر الاسلامية المسلحة المنضوية تحت لوائها او الانضمام لقوات الشرطة والجيش الصوماليين ، وقد وافق المسؤوليين في المحاكم على الشرط وتم تجميد نشاطهم خلال الاعوام (2000-2004) [33] بحكم حدة الموقف الدولي المتشدد ، علما ان الولايات المتحدة كانت قد شنت حربا على تنظيم القاعدة في الصومال في عام 2002 بعد منح الكونغرس الامريكي السلطة القانونية للرئيس جورج بوش (الابن) واستخدام القوة العسكرية ضد منفذي هجمات احداث 11 أيلول 2001 ومن تعتقد انهم المسؤوليين عن تفجير سفارتي امريكا في كينيا وتنزانيا عام 1998 . [34]

انطوى سلوك قادة المحاكم الاسلامية في هذه المرحلة التاريخية مؤسساً لبعض الميادين الرئيسية افتقدتها السياسة الصومالية منذ عام 1991 في تحقيق انجاز امني خلال سنوات الحرب الاهلية (1991 – 2006) كان ابرزها ما يلي:-

- التركيز على اولويات رئيسية في صعيد السياسة الداخلية تتركز حول تحقيق الامن والنظام مع عدم الاشارة في بادى الامر الى أي رغبة في مسألة الوصول الى السلطة, واستمرت هذه المسألة حتى بعد سيطرة المحاكم على مقديشو ومدن عديدة في الاقليم الجنوبي الصومالي.
- نفي أي علاقة بتنظيم القاعدة والتنظيمات الارهابية الاخرى على مستوى القيادة والتنظيم والحرص على منع استخدام الاراضي الصومالية ملاذاً امناً لأي جماعة إرهابية, وهو ما كان محل اتهام الادارة الامريكية لاتحاد المحاكم الاسلامية [35].

كان الاعلان عن تشكيل حكومة اتحادية انتقالية (Transitional Federal Government) (TFG) برئاسة الجنرال عبد الله يوسف احمد الذي عرف بمعادته للجماعات الاسلامية وموالته لاثيوبيا بعد ان قاربت ولاية حكومة عبد القاسم صلاة على الانتهاء وفشله في السيطرة على ادارة البلاد ، تنفيذا لمقررات مؤتمر نيروبي (Nairobi Conference) الذي عقد في 29 كانون الثاني 2004 برعاية واشراف رئيس منظمة دول الايغاد (IGAD) [36] يوفي ماوي كيبكي (Yowevi Mwai Kibaki) وبتاثير مباشر من حكومات اثيوبيا وكينيا، علما ان مؤتمر نيروبي هو المحاولة الرابعة عشر لتشكيل حكومة

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

صومالية اثر الفراغ المؤسساتي منذ انهيار الدولة عام 1991[37] ، وهو ما يثبت ان الدور الاثيوبي طرف اساسي في العملية السياسية وان دورها فاعل في عملية تقويض الحكومات غير الموالية لها ، التي اصبحت في ما بعد ستراتيجية وشعارا في مرحلة ما بعد عام 2001 من خلال تاييد الحشد الدولي المناهض للارهاب ، واتهامها لنخب من القوى السياسية الاسلامية بالارهاب خاصة بعد " الاعلان ان الصومال ملاذا محتملا للارهابيين بعد افغانستان "[38] كما ورد عن احد قادة حركة الشباب المجاهدين . ومن جانب اخر غالت الاتهامات الامريكية بعلاقة المحاكم الاسلامية بتنظيم القاعدة كما اشارت اليه تقارير الاستخبارات الامريكية الى وجود معسكرات وشبكات للقاعدة في الصومال[39] .

كانت معالم الرؤية الامريكية تجاه الظاهره الاسلامية السياسية تنبع من منظور مصالحها النخبوية في الدرجة الاساس بعد ان تاكدت لها تداعيات برامج ومواقف الحركات الاسلامية المناهضة لمصالح الولايات المتحدة الامريكية ، هذا دون الاهتمام كثيرا بجوانب التطرف السلبية للاسلام السياسي واثرها على المجتمع الصومالي ، اي انها كانت تنظر الى تلك الحركة من منظور المصالح الاستراتيجية في منطقة البحر الاحمر وشرق افريقيا وليس من جانب يجمع المفاهيم الانسانية[40] . وقد تجسدت معالم تلك الاستراتيجية عندما اوعزت الى حكومة عبد الله يوسف الانتقالية الى تشكيل تحالف عسكريا تالف من (11) فصيل مسلح ، تعهدت الادارة الامريكية بموجبه تقديم الدعم السياسي والمساعدات العسكرية تحت اشراف الادارة الاثيوبية والتعاون مع حكومة عبد الله يوسف ، التي اتخذت من مدينة بيداوه مقرا بديلا من مقديشو الى ان يستقر الامن فيها ، وقد اطلق على هذا الاتفاق عليه ب " تحالف حفظ السلام ومكافحة الارهاب (Alliance for the Restoration of Peace and Counter-Terrorism)"[41] في مقابل ان يتعهد زعماء الفصائل المسلحة احتواء المحاكم الاسلامية وتفكيك معسكرات والشبكات التابعة لتنظيم القاعدة[42] .

من جهة اخرى وجد زعماء الفصائل ، الذين اطلق عليهم قادة المحاكم ب " امراء الحرب " ، في الاتفاق السري مع المخابرات الامريكية بانه يدخل في صميم مساعيهم السياسية والمادية الرامية الى التخلص من منافسيهم الاسلاميين على السلطة ، وعلى اثر ذلك بدات جملة من الاعتقالات على كل من له علاقة بالجماعات الاسلامية شملت قيادات المحاكم الاسلامية ايضا ، وهو ما تطلب من قادة المحاكم الاستعانة بحركة الشباب المجاهدين ، لتصبح مقديشو مسرحا لحرب سرية بالوكالة يخوضها كل من الولايات المتحدة وتنظيم القاعدة في مقديشو لكن بحلفاء محللين [43].

تحدد المشهد السياسي على الساحة الصومالية في تلك المرحلة " بسياسة عرفت ب" الثلاثية القطبية " طبقا لمحددات التكتلات المتنافسة ، وهي المعسكر التابع للحكومة الوطنية الانتقالية التي كان عجزها مساوي لعجز الحكومات السابقة على الرغم من اختلاف الطبيعة التي تم تشكيلها ، ومعسكر التحالف من اجل حفظ السلام ومكافحة الارهاب ، ومعسكر المحاكم الاسلامية التي اصبحت في 15 حزيران2005 مناطق شمال وجنوب مقديشو تحت ادارة الشيخ شريف الشيخ احمد والشيخ عبد القادر علي عمر نائبه الاول والشيخ احمد حسن انطغيز نائبه الثاني ، فاصبحت معادلة القوى في الميزان السياسي اكثر صعوبه خاصة وان المحاكم قد اخذت تتطلع نحو دور سياسي اكبر من دورها في حفظ الامن والاستقرار و كهيئة تشريعية تعمل على فض النزاعات بين المتخاصمين [44].

اندلعت المواجهات المسلحة بين اتحاد المحاكم الاسلامية وقوات ما يسمى بتحالف حفظ السلام ومكافحة الارهاب في مطلع عام 2006. وامام تراجع قوات التحالف في معظم تلك المدن توج انتصار المحاكم في اعادة الامن و الخدمات الى مقديشو التي كانت شبه معدومة منذعام 1991، وهو ما شكل تهديدا للحكومة الانتقالية التي تشكلت بدعم اقليمي و دولي انذاك [45]. وبعد نهاية الحرب اخذ محرك القوى يتجه نحو طرفين رئيسيين هما اتحاد المحاكم الاسلامية الذي يقع تحت سيطرته مدن و مناطق في جنوب ووسط الصومال بما في ذلك العاصمة مقديشو وميناء كسمايو الاستراتيجي ويحظى بدعم جماهيري واسع ، والحكومة الانتقالية التي لاتتجاوز نفوذها مدينة بيداوه وتفتقر الى الامكانيات السياسية و العسكرية من اجل فرض سيطرتها وتنفيذ الاجنده الحكومية بيد

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

انها تحظى بشرعية دولية انبثقت منذ تاسيس الحكومة بموجب اتفاق نيروبي للمصالحة الوطنية واعتراف رسمي من الاتحاد الافريقي وعدد من الحكومات العربية والاجنبية [46].

وفي اثر ذلك مرت العلاقة بين الحكومة الانتقالية و المحاكم الاسلامية بمرحلتين مهمتين طبقا لمستجدات الاحداث الداخلية و التدخلات الخارجية ، وهو ما كان له الاثر الواضح على الازمة الصومالية بادوارها المختلفة و مستقبل وجود المحاكم الاسلامية فيما بعد . شهدت المرحلة الاولى بين الطرفين توقيع اتفاق مبدئي في الخرطوم في 22 حزيران 2006 يقوم على اتفاق سلام يشمل تقسيم السلطة بشكل يؤهل لتشكيل حكومة ائتلافية بين المحاكم الاسلامية و الحكومة الانتقالية واطراف سياسية اخرى برعاية الجامعة العربية ، ولكن المحاكم كانت في مرحلة من العمليات العسكرية و التمدد السياسي امام تراجع قوات تحالف مكافحة الارهاب ، حيث لم تجد حاجة الى الدخول في مفاوضات و صياغة برنامج حكومي مشترك مع حكومة انتقالية في وقت كانت تخطط نحو السيطرة على مقرها في بيداوه وفرض السيطرة عليها [47].

اما المرحلة الثانية . فقد واجهت العلاقات السياسية بين الحكومة الانتقالية واتحاد المحاكم معوقات عديدة للتوجه نحو اقامة حوار مشترك وتاتي في مقدمة تلك الاشكالية هي ازمة الثقة المتبادلة بين الطرفين النابعة من خشية الحكومة الانتقالية من ان تسعى المحاكم الى مد سيطرتها على العاصمة المؤقتة بيداوه [48]. كما ياتي موقف بعض القوى الاقليمية و الدولية غير المعلن من امتعاضها للحوار خوفا من امكانية مشاركة الجماعات الاسلامية في السلطة او امكانية انفرادها في الحكم وما يترتب على اثره من تهديد امني من منظور تلك الدول على مصالحها في منطقة القرن الافريقي ، وكانت ابرز تلك الاطراف هي اثيوبيا التي كانت تسعى حكومة ميلس زيناوي Meles Zenawi رئيس وزراء اثيوبيا (1995-2012) [49] في شتى الطرق لعرقلة مفاوضات المصالحة الوطنية وفشل محادثات السلام بين الطرفين ، اذ استمرت القوات الاثيوبية في التقدم نحو بيداوه ومناطق جنوب غرب الصومال الذي قابله قوات المحاكم الاسلامية في التوسع نحو مزيد

من المناطق في وسط جنوب البلاد و التقدم نحو محاصرة بيداوه ، وفي اثر ذلك توجهت قوات المحاكم نحو حصار بيداوه في تشرين الاول 2006 وكان ذلك ايذانا بمواجهة عسكرية بين الطرفين وفشل محادثات السلام بين الحكومة الانتقالية و اتحاد المحاكم التي باتت غير ذات تاثير على الواقع الصومالي [50].

ولا ريب فيه ان اجنحة المحاكم المختلفة المعتدلة والمتطرفة قد ارتكبوا اخطاء عسكرية وسياسية سهلت عملية المواجهة العسكرية مع القوات الاثيوبية ويقف في مقدمتها غياب الرؤية الاستراتيجية لطبيعة موازين القوى مع الحكومة الانتقالية والادارة الاثيوبية ، وعدم الاهتمام الكافي بالمسار الدبلوماسي السياسي حيث لم يقدم قادة المحاكم الوسائل الكافية على نجاح مفاوضات مؤتمر المصالحة الوطنية في الخرطوم وما سيسفر عنها من نتائج ايجابية على صعيد تشكيل حكومة تمثل المحاكم الاسلامية فيها الطرف الاقوى في السلطة بحكومة قوية بوجودها العسكري و نفوذها السياسي في البلاد [51].

6. الحرب الامريكية – الاثيوبية على قوات المحاكم الصومالية .

توجهت الادارة الامريكية في تعاملها مع الازمة الصومالية منذ عام 1991 نحو استخدام القوة العسكرية من اجل احتواء الاوضاع المتدهورة في الصومال وتحقيق مصالحها الحيوية في منطقة شرق افريقيا. وياتي ذلك ضمن اطر واهداف استراتيجية تسعي نحو تشكيل مجموعه متنوعه من التحالفات المحلية والاقليمية من اجل خلق بيئه فاعلة مع قوى اساسية في الساحة الصومالية ، و هم كل من اثيوبيا و كينيا واغندا والاتحاد الافريقي والامم المتحدة والاتحاد الاوربي [52].

تجلى اخفاق التحالف الاستخباراتي الامريكي مع الفصائل الصومالية المسلحة الذي تشكل تحت مايسمى بتحالف مكافحه الارهاب لاحتواء العناصر الاسلامية بعد فتره قصيره من تشكيله نكسه جديده للسياسة الخارجية الامريكية تجاه الصومال ومنطقه القرن الافريقي بعد انسحاب الولايات المتحدة من الصومال في اذار عام 1994 ، وهو ماأجبر اداره جورج بوش(الابن) على تنفيذ المرحلة التالية من الخطة الامريكية وهي تكليف القوات الاثيوبية النظامية باجتياح الاراضي الصومالية التي

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

نجحت بشكل واضح في هزيمة المجاميع العسكرية الاسلامية المنضوية تحت قياده المحاكم الاسلامية في غضون عشرة ايام فقط ولجوئها الى الحدود الكينية [53].

جاء تنسيق الحرب الامريكية-الاثيوبية على قوات المحاكم الاسلامية بضغوط امريكية على الحكومة الاثيوبية، حين كشف موقع ويكيليكس تورط جنداي فريزر(Jendayi Frazer) مساعدة وزيرة الخارجية الامريكية للشؤون الافريقية (2004-2008) في ممارسة الضغط على مليس زيناوي لحثه على التدخل العسكري في الصومال وعقد صفقة سرية بين الادارة الامريكية واثيوبيا لغزو الصومال ، كما جاءت زياره رئيس القيادة الامريكية الوسطى الى اديس ابابا في الاطار ذاته، عندما اتفق الطرفان على نشر القوات البحرية الامريكية على السواحل الصومالية بعد حرب اثيوبيا من اجل تحقيق هدف اطلق عليه(ردع التهديدات الارهابية النابعة اساسا من الصومال واستباقها واجهاضها) وهو ماكان يعني الاعلان عن عسكرة السياسة الامريكية على الصومال والتنسيق مع اثيوبيا من اجل توجيه حملة عسكرية للقضاء على المحاكم الاسلامية [54]. كما ارسلت القيادة العسكرية الامريكية لافريقيا وحدات من القوات الخاصة الامريكية شاركت في العمليات العسكرية ضد مقاتلي المحاكم الاسلامية كما تشير تقارير اخرى عن الدعم الامريكي المباشر لامراء الحرب في الصومال والمقصود بهم تحالف حفظ السلام ومكافحة الارهاب في حربهم مع المحاكم الاسلامية عندما دفعت وكالة المخابرات الامريكية (CIA) حوالي (100) الف دولار شهريا .[55]

كان اجتياح الجيش الاثيوبي للصومال يمثل بشكل او باخر حرب امريكية بالوكالة على الصومال، كما كان عليه التحالف المشترك الذي توصلت اليه المخابرات الامريكيه مع زعماء الفصائل المسلحة مناورة امريكية بالوكالة التي هدفت الى الغرض نفسه وان اختلف الفاعلين الرئيسين في الاليات والحجم في تلك الحربين ، وبالتالي كان

المحور الثلاثي الامريكي – الاثيوبي – الميليشاتي الصومالي يمثل اولويات الاستراتيجية الامريكية للقضاء على التهديد الاسلامي السياسي واستئصال تنظيم القاعدة في شرق افريقيا التي تراوحت العلاقة بطريقة او اخرى مع اتحاد المحاكم الاسلامي بعد تاكيد الفصائل الموالية لامريكا ان تنظيم القاعدة في الصومال يتهيا للقيام بعمليات عسكرية جديدة من الصومال . ويقف الخوف من ان تصبح حركة الشباب المجاهدين الحكومة الرسمية في وسط وجنوب الصومال وما يترتب عليه من تداعيات على امن و استقرار المنطقة والمصالح الامريكية فضلا عن التهديد المحتمل على خطوط النقل البحرية في مضيق عدن عاملا اخر وراء الحرب الامريكية على الصومال .

وفي كانون الاول 2006 اعلن ميلس زيناوي الحرب رسميا ضد قوات اتحاد المحاكم الاسلامية وبرر اعلانه بما يلي :-

" ان قوات الدفاع الاثيوبية اجبرت على دخول تلك الحرب لحماية السيادة العليا لاثيوبيا وكذلك لنقل الحكومة الى مقديشو "[57]

جاء الاعلان الاثيوبي من صميم السياسة الاثيوبية التي اعتمدت على اختلاف الحكومات المتعاقبة على ركائز معينة من اجل تحقيق اهدافها في الصومال بعد انهيار الدولة ، تبعا لتطور احداثيات الوضع السياسي ورؤية الادارة الاثيوبية تجاه الواقع السياسي في الصومال ، وتقوم على منع اي فصيل صومالي مسلح قد يتحول الى قوة رئيسية مع تثبيت حالة من التوازن فيما بين تلك الفصائل المحلية المسلحة المتحاربة بما يضمن استمرار حالة الصراع فيما بينها ، ووظفت دورها المذكور بشكل غير مباشر عبر تقديم المساعدات العسكرية بتلك القوى المتحاربة الموالية لها . وبالتالي كان موقف مليس زيناوي من وجود نظام اسلامي في الصومال متمثلا بالمحاكم الاسلامية الى جانب نظام الانقاذ الاسلامي في السودان ، قد تمثل بالمعادة والتشديد لوجود مثل ذلك النظام الذي قد يكون ظهراً لمطالب استقلال اقليم اوغادين الذي تطالب به الصومال كاحد اجزاءها المقتطعة من قبل اثيوبيا لذلك ترى اثيوبيا بان وجود حكومة موالية لها في مقديشو مطلب ضروري لامنها الداخلي [58].

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

لذلك كان اهم اسباب فشل المفاوضات الثنائية في المحاكم الاسلامية والحكومة الانتقالية يعود الى التدخلات الاجنبية الخارجية من قبل اثيوبيا التي قامت بارسال قوة عسكرية الى مدينة بيداوه لحماية الحكومة الانتقالية الذي كان يعني بنهاية اي محاولة بالطرق الدبلوماسية او السليمة لاعادة الاستقرار والنظام في الصومال . وعندما طالبت المحاكم الاسلامية الحكومة الاثيوبية بمغادرة الاراضي الصومالية اتهمت الحكومة الاثيوبية المحاكم الاسلامية بانها جماعة ارهابية وبدا التصعيد بين الطرفين في وقت كان هناك (8) الاف جندي اثيوبي داخل الاراضي الصومالية وعلى الحدود بين البلدين [59] ، ثم استمرت القوات الاثيوبية بالتقدم ومع اقترابها من مقديشو انسحبت قوات المحاكم الاسلامية ودخلت القوات المشتركة دون مقاومة عسكرية تذكر بعد ان اخلت المحاكم المباني والمنشات التابعة لها في العاصمة . ويوضح شيخ شريف شيخ احمد الرئيس التنفيذى لاتحاد المحاكم الاسلامية عن عدم مقاومة المحاكم الاسلامية وعدم ثباتها امام القوات المشتركة القادمة لحربها وانسحابها من العاصمة بانه ياتي " حقناً للدماء " [60].

كان عدم الانسجام الواضح داخل التنظيمات المنظوية لاتحاد المحاكم الاسلامية والاجنحة المختلفة في تياراتها العقائدية عاملا بارزا في هزيمتهم فقد تعددت الخطابات الصادرة باسم المحاكم حول الحرب التي غالبا ما كانت متناقضة ، فقد كان الشيخ شريف الشيخ احمد يرفض الهجوم على بيداوه والسيطرة على حكومة عبد الله يوسف الانتقالية ، الذي حسم الصراع لصالح الجناح العسكري من المحاكم حيث وجه الشيخ انفادي (**Indhaa Dde**) رئيس الجناح العسكري لاتحاد المحاكم ونائبه الشيخ مختار روبو (**Muktar Rrobbow**) من حركة الشباب المجاهدين انذارا للقوات الاثيوبية المتواجدة في بيداوه لمغادرة البلاد لمدة اسبوع واحد او المواجهة العسكرية ، اما الشيخ حسن ظاهر عويس رئيس مجلس الشورى فقد اعلن الجهاد و التعبئة للتطوع في صفوف القوات الاسلامية في الصومال واقليم

اوغادين ايضا ، على اعتبار ان الصومال بحالة حرب مقدسة وعلى كل صومالي ان ينضم للقتال ضد اثيوبيا بما في ذلك صومالي اثيوبيا ويقصد اقليم اوغادين لكونها حالة" حرب اسلامية ضد دولة مسيحية متشددة غازية " [61].

7. الخاتمة:

- كانت المحاكم الاسلامية عفوية النشاة تفتقد الى القيادة الكفوءة والادارة المؤهلة للدخول في العملية السياسية ، عندما اعتمدت على الخطاب الديني في وحدة الصوماليين لكن عجزت عن تشكيل حكومة مستقرة وتحقيق مصالحة وطنية بين الاطراف المحلية المتصارعة ، وهو ما جعلها تفقد التعامل مع الراي العام الدولي لكسب التاييد الرسمي لها في مرحلة كانت في غاية التعقيد تشهدها البلاد وهي مرحلة اللا دولة التي عاشها الصوماليين بعد سقوط حكومة سياد بري في عام 1991 ، وما رافق ذلك من انهيار المؤسسات الحكومية وحل الجيش وغياب القانون وظهور الفصائل المسلحة المتحاربة.

- خرجت المحاكم الاسلامية على الساحة الصومالية كجزء من الاشكالية الثقافية الصومالية, فكانت ليست حركة سياسية بقدر ما كانت شكل من اشكال الثورة الشعبية التي نجحت في بسط الامن والاستقرار لمدة محدودة تحت راية الهوية الاسلامية والانتماء العربي على اعتباره احد جزئيات حل المشكلة الصومالية التي تكمن في العودة الى الانتماء الديني الاسلامي كمطلب شعبي تدور بعض خصائصه حول الصراع الحضاري والاشكالية الثقافية ما بين التغريب والتيار الاسلامي التي تعود خلفيتها التاريخية الى مرحلة الارث الاستعماري وتعدد الثقافات البريطانية والايطالية والفرنسية .

- كان فى الامكان التوصل الى اتفاق بين المحاكم الاسلامية والحكومة الانتقالية وحل الازمة الصومالية بشكل يؤهل نحو اعادة بناء الدولة بعد انهيارها عام 1991 ، الا ان المخططات الاقليمية والدولية التى تتعارض مصالحها مع سيطرة المحاكم الاسلامية وحركات الاسلام السياسي بشكل عام لاترغب في ظهور قوى اسلامية ذات نفوذ سياسي مؤثر تتقاطع مع طبيعة اهداف ومتطلبات المرحلة وهي

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

الحرب على الجماعات الاسلامية المتطرفة او ما يسمى باستراتيجية الحرب على الارهاب الدولي ، هذا على الرغم من التاييد الشعبى الذي كانت تحظى به المحاكم الاسلامية بسبب تحقيقها الكثير من الانجازات الامنية والخدمية في البلاد .

- فشل ادارة جورج بوش (الابن) في استخدام الدبلوماسية في التعامل مع التنظيمات الاسلامية المعتدلة والمتطرفة واحتواء الازمة الصومالية ، كما هو حال ادارة جورج بوش (الاب) في عام 1993 ، فكان قرار التدخل العسكري بالوكالة عبر القوات الاثيوبية والافريقية تجاه الصومال الخالية من اي عناصر بناءه للسلام قد زاد الاوضاع تدهورا وجعل عملية التسوية السياسية اكثرسوءا .

كانت الحكومة الاتحادية الانتقالية ضعيفة وكان موقفها منسجما مع السياسة الامريكية - الاثيوبية الرامية نحو اجهاض اي نظام ذو توجهات قومية او اسلامية في البلاد ، وهو ما جعلها تابعة لاطراف خارجية تؤثر المصالح القومية والوطنية على حساب المصالح الاجنبية بسبب عدم وجود رغبة من دول الجوار الجغرافي في انهاء حالة الحرب الاهلية في الصومال ، وتحقيق مصالحة وطنية قد تعيد بناء الدولة الصومالية ولم يكن متوقعا من قادة المحاكم الاسلامية مواجهة القوات الاثيوبية ذات الاسلحة المتطورة والمدعومة من القوات الامريكية وكذلك الانسحاب المفاجئ والسريع من قبل قوات المحاكم امام تقدم القوات الاثيوبية .

8. الهوامش:[1]

1.Touval, Saadia, Somali Nationalism, International Politics and the Drive for unity in the horn of Africa, U.S.A,Havard university press, 1963,P.10.

2-The Encyclopaedia Americana, U.S.A, American Corporation International,1979, vol.25,pp.211-215.

3- Encyclopaedia Of the third world,London, 1982, vol.2, p.314 .

4-African Statistical Yearbook Annuaire statistique pour l'Afrique , Addis Ababa, Ethiopi, 2010,p.340.

5- Ibid.p.342.

6- .تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية ،شركة كركي للنشر، بيروت – لبنان ، 2009 .

7- The shariah in Somalia, the Expanding Access to Justice program in Somalia (EA), march 2020 , p. 12

8- عقد مؤتمر برلين لتسوية المشكلات المتعلقة بتقسيم القارة الافريقية بين الدول الاوربية الكبرى ، وهي بريطانيا ، فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، بلجيكا وغيرها في الفترة من تشرين الثاني 1884 الى شباط 1885 ، وكان ساحل الصومال المقابل لميناء عدن جزءاً مهماً من صراع الاستراتيجيات الاوربية تجاه تلك المنطقة الواقعة على طريق الهند وجنوب شرق اسيا الذي ازداد اهميته الاستراتيجية بعد افتتاح قناة السويس عام 1869، وعلى اثر ذلك اعلنت بريطانيا سيطرتها على اجزاء من الاراضي الصومالية في عام 1884. وفي 26 تموز1960 اعلنت الجمعية العامة للامم المتحدة استقلال الصومال .

Lewis, M, Nationalism and Self Determination in The Horn Of Africa, London, Westview Press, 1983,.

9- محمد سياد بري . وهو ثالث رئيس للصومال بعد استقلال البلاد من الاستعمار البريطاني عام 1960، اسس الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي بعد ان اصبح رئيسا له (1976- 1991) ، حظر جميع الأحزاب السياسية الأخرى خلال حكمه . دخل حربا مع اثيوبيا حول اقليم اوغادين المقتطع من الصومال عام 1977-1978 وخسرت قواته على اثرها ، سقط نظامه اثر انقلاب عسكري وقبلي قاده الجنرال محمد فرح عيديد .

The Editors of Encyclopaedia Britannica.

https://www.britannica.com/biography/Mohamed-Siad-Barre.

10- Jhazbhay,I bal , Islam and Stability in Somaliland and the Geo-politics of the War on Terror journal of muslim by affairs, vol .28, Published online: Oct, 2008 ,pp . 173-205.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

11- محمد فرح عيديد . (1934-1996) وهو قائد عسكري في الجيش الصومالي كان سببا رئيسيا في الحملة الدولية للامم المتحدة عام 1992 توفي عام 1996 على يد احد المقاتلين المعاديين له .

Wikipedia, the free encyclopedia

https://en.wikipedia.org/wiki/Mohamed_Farrah_Aidid.

12- Elliot, Ashley and Holzer, Georg-Sebastian ,The invention of 'terrorism' in Somalia: paradigms and policy in US foreign relations South African Journal of International Affairs International Affairs Vol. 16, No. 2, August 2009, p.215 .

13-Somalia's Islamists, AFRICA REPORT N 100, International Crisi Group 12 DECEMBER 2005

https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/somalia/somalias-islamists

14- Suluh, Islam and Somali social order, Somali peace processes Accord an international review of peace initiatives ,Vol. 21, p.95.

https://rc-services-assets.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/Accord%2021_30Islam%20and%20Somali%20social%20order_2010_ENG.pdf

ومن ابرز الحركات والفصائل الصومالية هي . الحركة الوطنية الصومالية ، والجبهة الديمقراطية الصومالية ، الحركة الوطنية الصومالية الجنوبية ، الحركة السياسية الصومالية ، مجموعة منغستو ، منظمة ميكي الافريقية الصومالية ، الوحدة الصومالية الوطنية وغيرها

Moller, Bjorn ,The Horn of Africa and the US "War on Terror" with special Focus on Somalia Internationale Studier og Samfundsforhold, Aalborg Universitet , Denmark,2009.p.19.

15- Ibid.p. 96.

16- Norris, John and Bruton, Bronwyn, Twenty Years of Collapse and Counting The Cost of Failure in Somalia ,A Joint Report from the Center for American Progress and One Earth Future Foundation, September 2011,p.7.

17- Menkhaus .Ken ,S omalia and the Horn of Africa ,World Development Report 2011.p. 6.

18– Barnes, cedric and Hassan,Harun, The Rise and Fall of Mogadishu's Islamic Courts , Journal of Eastern African Stadies , vol .1, issue .2,2007 .p. 150.

19- Ibid.p 153; Patterns of Violence in Somalia Notes from the Seminar The Fletcher School of Law and Diplomacy Medford, Massachusetts , September2013,p.26-28.

20- Elliot, Ashley and Holzer, Georg-Sebastian, op.cit, p20.

21- Barnes, cedric and Hassan,Harun,,op.cit , p.153.

22-تعود جذور الحركة الاسلامية الحديثة في الصومال عندما ظهرت تيارات فكرية ودينية تهدف الى تشكيل احزاب سياسية معارضة للاستعمار استندت الى ايديولوجيات ثقافية مختلفة ، وكان ابرزها التي تاسست عام 1952 وهي اول منظمة اسلامية عملت على مقاومة المنظمات والبعثات التبشيرية التي كانت تعمل في ظل الاستعمار الاوربي . لمزيد من التفاصيل ينظر:

Abdullahi, Abdurahman ,The Islamic Movement In Somalia Historical Evolution with a Case Study of the Isah Movement (1950-2000) ,Montreal ,May 2011.

23- Somalia's Islamists, op.citp.20; Abdullahi, A. "The Roots of the Islamic Conflict in Somalia." Somalia: Exploring a Way Out. Nairobi: National Civic Forum, 4 June 2010.

https://www.hiiraan.com/comments2-op-2010-jun-

the_roots_of_the_islamic_conflict_in_somalia.aspx

.24- Makchal, Roland, the Role of Religion in the Somali conflict and External ways to deal with it A somaila, Nation without A stat. Stockholm, Sweden . 2007 .p.12

25- Menkhaus .Ken ,op.cit,p.24.

26 - Shire, Mohammed Ibrahim, Dialoguing and negotiating with Al-Shabaab: the role of clan elders as insider-partial mediators, Journal of Eastern African Studies, 25 May 2020.

https://www.tandfonline.com/loi/rjea20Published online.

27- منع سماع الموسيقى والقاء اجراس المدارس ومنع تدريس اللغة الانكليزية حيث تعتبرها لغة الجواسيس كما تمنع منظمات الاغاثة الانسانية من القيام باعمالها في الصومال .

Ibid.p. 5.

28- Makchal, Roland, op.cit.p.14.

29- Abdullahi, A, The Roots of the Islamic,p.64.

30- Barnes, cedric and Hassan,Harun,.op.cit. p.151.

-31A. Abukar, LLM , Somalia: A Brief Country Report,European Parliamentarions with , 2015,p29 Africa

https://www.epd.eu/wp-content/uploads/Somalia-Brief-Country-Report.pdf-

32-The national security strategy of the United States of America, September 2002. .

https://2009-2017.state.gov/documents/organization/63562.pdf

-33 عبد الواحد شافعي ، تجربة المحاكم الاسلامية في الصومال – تالف الخصوم ، نيسان 2020 ، ص ..8

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

34- The HIdden US War in Somalia , Civilan Casual Ties From Air Striks in Lower Shabblily Amnesty International,London,2019,p.25.

- 35- احمد ابراهيم محمود ، التحولات الاستراتيجية في الصراع الصومالي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 329، السنة التاسعة والعشرون ، تموز 2006، ص 57.

36- وهي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية The Intergovernmental Authority on Development تاسست في عام 1996 ، خلفا للهيئة الحكومية الدولية السابقة المعنية بالجفاف والتنمية، اتفقت على تعزيز التعاون بين دول المنظمة التي تضم حكومات كلا من جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان وأوغندا وكينيا واريتريا. . لمزيد من التفاصيل .

Agreement Establishing The Inter-Governrnental Authority on Develop ment (IGAD) , Assembly Of Heads Of State And Governmentnairobi, 21 March 1996.

https://www3.nd.edu/~ggoertz/rei/rei475/rei475.01tt.pdf

f37-- Makchal, Roland,op.cit,p.18.

38-. Ignacio, Gatierrez de TERAN Gomez -Benta , I Somalia, entre la furia de EEUU y el resurgimiento del enero, - " الصومال أو الأزمة التي لا تنتهي: بين مطرقة التدخل الأمريكي وسندان الإسلام " السياسي Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos - REIM - Nº 1 -I abril, 2007 ,p. 86.

39- Elliot, Ashley and Holzer, Georg-Sebastian ،Op. cit ،p. 218.

40-Ignacio, Gatierrez ,op.cit,p. 88.

41- . Ibid. p88

42—Ibidp87

43- Barnes, cedric and Hassan,Harun,op.cit, p.161

44- Menkhaus .Ken . op.ct.,56.

45- Elliot, Ashley and Holzer, Georg-Sebastian , Op. cit .p. 21 9

46 - Menkhaus .Ken , op.ct.p.58.

47- Menkhaus .Ken . op.ct.,56.

48 Elliot, Ashley and Holzer, Georg-Sebastian . Op. cit .p. 219.

49- تولى مليس زيناوي منصب رئاسة الحكومة الانتقالية ورئيسًا لمجلس النواب (1991 -1995.) بعد الاطاحة بحكومة منغستو هيلا مريام ، انتخب رئيسًا للوزراء في عام 1995 الى عام 2010 توفى في عام 2012.

Columbia University World Leader Forum .

https://worldleaders.columbia.edu/directory/meles

zenawi

50- Samatar, Said S, The Islamic Courts and Ethiopia's Intervention in Somali: Redemption or Adventurism?Independent thining on International Affairs 25 April 2007,p.4.

51 – الازمة الصومالية دراسة في الاسباب وسبل التجاوز مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، ابو ظبي ، بدون تاريخ ، ص56

52-Williams .Paul, Understanding US policy in Somalia Current Challenges and future options , chatham hous , Africa programme ,July .2020 ,p.3.

Ignacio, Gatierrez , op.cit, p.58; Norris, John and Bruton, Bronwyn. op.ct,p.8. .53-

Ibid,p.59 .54-

55- Williams .Paul. op.ct. p.4.

56- سيث جونز ، اندرو ليبمان ، نايثان تشاندلر ، استراتيجية مكافحة الارهاب والتمرد في الصومال تقييم الحملة ضد حركة الشباب ، مؤسسة rand سانتا مونيكا – كاليفورنيا ، 2016. ص ص 13- 14 .

57- WAR IN SOMIALA (2006 - 2009), Wikipedia, P.8 .

https://at.wikipedia.erg/w/index.phrp

58- روب برينسوانتي وور , وبكيليكس تفضح التورط الامريكي في الغزو الاثيوبي للصومال , ترجمة شيماء نعمان , فكرة الاسلام , تقارير مترجمة , 24\12\2010 WWW. ISlammem O.CC\Tharer.motatgam\2010\12\ zny 113) .

59. Abukar, LLM ,op.cit ,p.30.

60 - د. عمر ايمان ابو بكر ، تجربة المحاكم الاسلامية في الصومال ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2008 ، ص ص 116-117.

61- Carnage as Somalia 'in state of war'" 22 december2006.

https://www.geeskaafrika.com/the-cnn-effect-and-somalia